

الدكتور شبلي الملاط:

اكتشاف الاقتصاد الإسلامي مرتبط بقراءة جديدة للفقه

الدكتور شبلي الملاط، أحد الباحثين الحقوقيين اللامعين استهواه البحث في الفقه الإسلامي عموماً، وفي شخصية العلامة الشهيد السيد محمد باقر الصدر خصوصاً. درس أعمال الصدر واستوقفاها بحثاً وفحصاً، في كتابه المرجع «تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين التجف وشيعة العالم» والصادر عن دار النهار.

طريق متعرج أوصل الباحث المسيحي الماروني إلى كنوز الفقه الإسلامي، وهو الذي لا يتوقف عن إبداء الإعجاب العميق بهذا التراث الفذ، و«البلاد» التي إطلعت على الكتاب المنشار إليه، التقت الباحث الملاط، وأجرت معه هذا الحوار:

● ما هو سر اهتمامكم بالسيد محمد باقر الصدر وعلماء التجف عامة، بل بالفق العراقي، وما هي الحوافز الأكاديمية التي دفعتكم للتعمق في التراث الفقهي الإسلامي؟

- حاولت الإجابة عن هذا، في المدخل الخاص بالطبعة العربية لكتابي، فما الذي يحمل مسيحي وماروني على وجه الخصوص على متابعة أعمال فقيه من أهل التجف؟ والجواب ينقسم إلى شقين، الأول شخصي ويتصل بالمحبة الخاصة التي نكتها في العائلة للتراث العربي. وقد سافرت إلى الولايات المتحدة الأميركية قبيل الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ورأيت ان الأيام قد تطول هناك، وان الوسيلة الوحيدة للمحافظة على التراث العائلي لجهة الاهتمام باللغة العربية وآدابها، هي في تصوير بعض اهتماماتي التي ما تاتي به اللغة من تراث قانوني، أعني به الفقه الإسلامي.

معهد لندن

● في لندن اهتمت أكاديمي واضح بالدراسات الإسلامية، وقد رنست هناك معهد الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الاوسط، فهل لنا بتوضيح أكثر، حول اهتمامات هذا المعهد وأهمية الأبحاث التي تصدر عنه؟

- لا تزال حتى اليوم نقرأ الجاحظ والمتنبي لأنهم أعلام عظام، وعلى الرغم من ان التطور العلمي المعاصر قد تخطى إنجازات العرب العلمية، الا ان هذه الإنجازات تبسقى عظيمة جد ذاتها.

وما بقي لنا من تراث اسلامي وعربي عميق الجذور يمكن الاستفادة منه لفهم العالم المعاصر، فعلوم التفسير القرآني لا تزال مناسبة لاعادة النظر والاستهام. ونحتاج الى القرآن لتفسير بعض النواحي العلمية في حياتنا. وفيما يتعلق بعلم الكلام والفلسفة الإسلامية عموماً، فإنني أظن ان صدر الدين

وكان واضحاً ان كمال جنبلاط قد اقتنأها، وكان ذؤافة في الادب والفكر. هاتان الاقتان المنفصلتان الواحدة منهما عن الاخرى، دفعتاني فيما بعد اثناء دراستي الحقوق في جامعة «جورج تاون» في واشنطن، الى الاهتمام بالتراث الفقهي. وهذا ما أدى الى تحويل حياتي الفكرية وتخصيص السنوات الطويلة بحثاً في السيد محمد باقر الصدر وآله، والمجتمع العراقي عموماً، والفقه الإسلامي خصوصاً.

في لندن اهتمت أكاديمي واضح بالدراسات الإسلامية، وقد رنست هناك معهد الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الاوسط، فهل لنا بتوضيح أكثر، حول اهتمامات هذا المعهد وأهمية الأبحاث التي تصدر عنه؟

وكان الوزير وليد جنبلاط الذي تربطنا بعائلته علاقة ود على المستوى الثقافي، قد طلب مني تهذيب مكتبة والده كمال بك جنبلاط في المختارة، وأضفيت معظم الاوقات في فصل الشتاء، مهذباً ومنظماً، وإطلعت فيها على بعض الكتابات لمحمد باقر الصدر،



الدكتور شبلي الملاط

الشيرازي، العالم العظيم الفارسي الاصل الكاتب باللغة العربية للمعجم الكبير المعروف بالأسفار الاربعة، لا يزال يُقرأ كفيلسوف يعطي أجوبة عن اسئلتنا المعاصرة كما يعطيها «ديكادت». ان التقدم الفلسفي لا يلغي الفلسفات السابقة، كما لا يلغي اليوم «ديكتشتاين» مساهمة «أفلاطون». وأظن ان الفقه الإسلامي ساهم عالمياً في اسلوبه وبعض نتائجه، بما يسمح اليوم للجميع في الشرق الاوسط، والمسيحيين منهم، استلهم الكثير. ان هذا التراث الفقهي الفريد يسمح لنا بمقاربة العالم بطريقة استشرافية مستقبليّة.

وبرأيي إن من أعظم الرجال وقد يكون أعظمهم (برأيي المتواضع) على الإطلاق في هذا العصر، من الذين استلهموا الفقه الإسلامي ليقدموه كإمكانية جديدة لتفسير وتغيير هذا العالم بشكل حضاري وملائم وقانوني، هو المرحوم محمد باقر الصدر. لذلك ان هذا الاهتمام مرتبط مباشرة

بمستجدات عالمية نعرّفها باختصار بـ«صراع الحضارات»، وما يسميه الرئيس السيد محمد خاتمي بـ«تلاقى الحضارات» أو حوارها، والحوار يتم في عالم يبحث في القانون وفي مقارنة وإغناء تراث قانوني بتراث قانوني آخر، وبكلمة أخرى، إغناء التراث القانوني الشرقي بتراث قانوني غربي، وبالعكس أيضاً.

المشكلة تتمثل في أن التراث القانوني الغربي لا يعرف الفقه الإسلامي، ومن هنا أهمية «معهد الفقه الإسلامي» الذي تولينا

إدارته في فترة من الفترات، والذي كان يستلهم وجوده ونشاطه من التفاعل الحضاري بين التراث الفقهي الإسلامي والتراث القانوني الغربي، وطبعاً في ذلك الوقت لم يكن الحديث قد بدأ عن تلاقي الحضارات أو تفاعلها. والآن ندرک أهمية هذا المركز وأهمية مساهمتنا فيه. أما ما يخص مستوى الدراسات الإسلامية في المعهد، فالحديث عنه يطول. ان بعض المستشرقين اهتموا بقضايا فقهية وأغلبهم من العصور السالفة، وقليل منهم في الزمن الراهن، وقد كتبت دراسة مؤخراً عن وضع الدراسات الفقهية الإسلامية في الغرب اليوم، كما وضعت دراسة صادرة باللغة الفرنسية عن الجامعة اليسوعية وستشر في اليابان باللغة الانكليزية، وتتحدث عن المساهمة الفقهية الشرق اوسطية، اي بالعربية والفارسية، فأنا لا ألم باللغتين التركية والاورودية، وان كان لي لندن اهتمام خاص ايضاً بهذه اللغات. كل ما في الأمر، ان هنالك مسارين مختلفين أظنهما لا يلتقيان بسهولة، مقارنة الفقه الإسلامي في الغرب والمقاربة في الشرق، والحديث عن المسألة يلزمه شرح طويل.

● تجلّي تأثير السيد محمد باقر الصدر في مسألتيّ هما الدستور والاقتصاد، فما هو مدى هذا التأثير في أيامنا هذه؟

- انتهيت في الكتاب الى ان مساهمة الصدر أساسية من ناحية المنهج أكثر مما هي أساسية من ناحية النتائج. ومهما كانت عظيمة المساهمة الاقتصادية للمصدر فإن التغييرات القانونية العملية تنطلقها مع الوقت. بكلام آخر، ان ما أتى به كتاب «اقتصادنا» من مساهمة عظيمة في التاريخ الاقتصادي، مختلف كثيراً عن الفكر معروف اليوم، اي بعد أربعين عاماً من وضعه. «اقتصادنا» يخصص دراسة واسعة

لنحضر النظرية الماركسية الاقتصادية، وأظنهما موفقة لأنها عميقة وتغطي تلك الكتاب. ومع نهاية الاتحاد السوفياتي وسيطرة الرأسمالية لم يعد الاهتمام كما كان عليه عام ١٩٦٠ بالفكر الماركسي. وقد اهتم المصدر بهذا الفكر لأن خطر الفكر الماركسي في العراق كان أكبر في تلك الفترة من خطر الفكر الغربي الاقتصادي الذي

يخصص له في الكتاب أربعين صفحة فقط. وما أظنه أساسياً هو المنهج، والمنهج يمكن تلخيصه بان اكتشاف الاقتصاد الإسلامي مرتبط بقراءة جديدة للفقه الإسلامي.

● هل ترى مثلاً ان الكتابات الاقتصادية الإسلامية المتأخرة، لم تصل بعد الى مستوى النظرية المتماكسة؟

- في الحقيقة، لست ملماً بالأمور الآن كما كنت عليه قبل عشر سنوات، عندما أنهيت البحث في كتابي، لكنني لا أعتقد ان هناك اقتصادياً إسلامياً بارزاً بمستوى الصدر. ولو كان موجوداً لعرفنا به، لأن هناك شغفاً عالمياً اليوم بالبحث عن، وهناك محاولات على مستوى القضاء في مصر وباكستان لناحية مقاربة البنوك أو الربا. وهذه مشكلة مهمة جداً لجهة التشرذم الاقتصادي في العالم الإسلامي، وأؤكد انني لا أعرف مقاربة فقهية باللغة العربية تضاهي مقاربة الصدر في «اقتصادنا» منذ أربعين سنة حتى الآن، والكل توافق لهذا الفكر الجديد.

سلطة القانون

● ألا ترون ان النظام الإسلامي كما رآه الصدر، هو نظام قائم على سلطة الفقه والقضاء؟

- هذه مساهمة أساسية، وقد حاولنا مراراً ان نوحى، بها للزملاء الاكاديميين الغربيين، وأظن ان هذه الفكرة قد نبعث من بعض الاهتمام الغربي بكتابي الصغير عن محمد باقر الصدر. فخلافاً للفكر الطاغي عالمياً، ان النظام الايراني اليوم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يمكن ترجمته بـ«سلطة القانون»، او ما يسمى في لبنان بـ«دولة المؤسسات»، او بمبدأ القانون فوق الرجال. كل هذه العبارات مترادفة ومرتبطة بمرجعية قانونية يعترف بها الغرب في دستائره، وهي فكرة عالمية مسيطرة. انما ما لا يعرفه الغرب بسبب سوابق مختلفة وجعل عميق، ان الميزة الأساسية في الفكر الإسلامي المعاصر لاسيما منه المتجلي في النظام بايران، ارتباط النظام السياسي بسلطة القانون.

أخيراً، هناك تراث فقهي في هذه المنطقة يرتبط بشرة «حمورابي» ولا نعرف عنه ما فيه الكفاية، وعلينا إحياءه، كما انه علينا إحياء الفقه الإسلامي لأنه فقه عظيم تاريخياً. ■

التقاء فادي الغوش



غلاف الكتاب